متحالفون

نشرة شهرية يصدرها التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب

العدد الرابع والثلاثون - ديسمبر 2021

تنسيق جهود التحالف ومنظمة التعاون الإسلامي في محاربة الإرهاب

زار الأمينُ العام للتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب المكلَّف اللواءُ الطيَّار الركن محمد بن سعيد المغيدي، يوم الأربعاء 10 نوفمبر 2021م، مقرَّ منظمة التعاون الإسلامي بمدينة جُدَّة، وكان في استقباله معالي الأمين العام للمنظمة الدكتور يوسف بن صالح العثيمين، وكبارُ المسؤولين في المنظمة.

وبحث الجانبان سُبل تعزيز التعاون، وتنفيذ البرامج المشتركة وَفقًا لمذكِّرة التفاهم الموقَّعة بين الجانبين في منتصف شهر يناير عام 2020م، في المجالات الفكرية والإعلامية ومكافحة تمويل الإرهاب.

وأشار اللواء المغيدي إلى أن هذا التعاون يُسهم في جهود تنمية المجتمعات فكريًّا، وتأكيد منهج الوسطية والاعتدال، ويأتي في إطار إستراتيجية التحالف التي تهدِفُ إلى بناء الشراكات والتعاون والتنسيق مع المنظمات الدَّولية وتعزيزها، ولا سيَّما منظمةِ التعاون الإسلامي، التي ينتظم في عضويتها معظمُ أعضاء التحالف الإسلامي.

الدكتور الربيعة يزور التحالف ويُلقي محاضرة عن جهود المملكة الإغاثية والإنسانية

استقبل الأمينُ العام للتحالف في مقرِّه بمدينة الرياض، يوم الثلاثاء 30 من نوفمبر 2021م، معاليَ الدكتور عبد الله بن عبد العزيز الربيعة، المستشارَ بالديوان الملكي والمشرف العامَّ على مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية.

واستمع معاليه لشرح مفصَّل عن جهود التحالف في محاربة الإرهاب، وتنسيق جهود الدول الأعضاء. وبحث الجانبان سُبل التعاون المشترك؛ لتحقيق التكامل في حماية المجتمعات من أخطار التطرف والإرهاب.

وألقى معالي الدكتور الربيعة محاضرةً بعنوان (جهود المملكة في مجال الإغاثة والأعمال الإنسانية)، تناولت عددًا من المبادرات والمشاريع الإنسانية التي يقدِّمها مركز الملك سلمان للإغاثة؛ محليًّا وإقليميًّا ودَوليًّا. التفاصيل ص.... 2 – 3

الأمين العام يبحث مع وزير الدولة الإماراتي لشؤون الدفاع آخر مُستجدَّات التحالف

بحث الأمينُ العام للتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب المكلَّف، اللواءُ الطيَّار الركن محمد بن سعيد المغيدي، مع معالي وزير الدولة لشؤون الدفاع في دولة الإمارات العربية المتحدة السيد محمد أحمد البواردي، آخرَ مستجدَّات التحالف المتعلِّقة بخُططه ومبادراته ونشاطاته. وناقش الجانبان القضايا ذاتَ الاهتمام المشترك، وسُبل التعاون وتعزيز العَلاقات؛ لتحقيق الأهداف المرجوَّة في الحرب على الإرهاب.

جاء ذلك في اللقاء الذي جمع بينهما يوم الثلاثاء 16 نوفمبر2021م، على هامش معرض دبي للطيران 2021م. وأكَّد اللواء المغيدي أهميةَ ما تبذله دولة الإمارات من جهود في دعم التحالف، لما تتمتَّع به من تجاربَ وخبرات في محاربة التطرف والإرهاب.

دعم المرأة والطفل ودور العمل الإنساني في مكافحة التطرف والإرهاب

جوانب من جهود المملكة في مجال الإغاثة والأعمال الإنسانية

ألقى معالي الدكتور عبد الله بن عبد العزيز الربيعة، المستشار بالدِّيوان الملكي والمشرف العامّ على مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، محاضرةً في مركز التحالف بمدينة الرياض، يوم الثلاثاء 30 من نوفمبر 2021م، بعنوان (جهود المملكة العربية السعودية في مجال الإغاثة والأعمال الإنسانية) حضرها الأمينُ العام للتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب المكلَّف، اللواء الطيّار الركن محمد بن سعيد المغيدي، وممثِّلو الدول الأعضاء، ومنسوبو التحالف.

صورة إنسانية

بيَّن معالي الدكتور الربيعة في بداية المحاضرة، ما قدَّمته المملكةُ من مساعدات إنسانية لأكثرَ من 155 دولة، بقيمة زادت على 93 مليار دولار أمريكي حتى عام 2020م، وأظهرت صورةً إنسانية ناصعة يُحتَذى بها في الشفافية والعدل والحياد، دون تمييز بين عِرق أو جنس أو لون، مع إبعاد الأعمال الإنسانية عن أي توجُّهات دينية أو ثقافية أو سياسية.

وقال الربيعة: انطلاقًا من مكانة المملكة الريادية إنسانيًا تجاه المجتمع الدَّولي، واستشعارًا لأهمية إسهامها في رفع المعاناة عن الإنسان؛ ليعيشَ حياة كريمة، بادرت المملكةُ إلى إنشاء مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية؛ ليكونَ مركزًا دَوليًا مخصَّصًا للأعمال الإغاثية والإنسانية، وبدأ عمله في مايو عام 2015م، برأس مال بلغ مليار ريال، بتوجيه ورعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، أيَّده الله.

ويعتمد المركزُ في أعماله على ثوابتَ تنطلق من أهداف إنسانية سامية؛ لتقديم المساعدات إلى المحتاجين، وإغاثة المنكوبين في أيِّ مكان من العالم، بوسائل رصدٍ دقيقة، وطرق نقل متطوِّرة وسريعة، تُنفَّذ بالاستعانة بمنظَّمات الأمم المتحدة، والمنظمات الدَّولية والمحلِّية غير الربحية والموثوقة في الدول المستفيدة.

ورُوعيَ أن تكون مشاريعُ المركز وبرامجه متنوِّعةً بحسَب مستحقِّيها وظروفهم، وتشمل المساعداتُ جميع قطاعات العمل الإغاثي والإنساني (الأمن الإغاثي، الحماية، الإيواء، إدارة المخيَّمات، التغذية، المياه، الصحَّة، التعافي المبكِّر، الإصحاح البيئي، التعليم، دعم العمليات الإنسانية، الخِدْمات).

ويسعى المركزُ أن يكونَ نموذجًا عالميًا في الإغاثة، مستندًا إلى عدَّة أسُس، منها:

- مواصلة نهج المملكة في مدِّ يد العون للمحتاجين في العالم.
- تقديم المساعدات بعيدًا عن أي دوافعَ غير إنسانية.
- التنسيق والتشاور مع المنظمات والهيئات العالمية الموثوقة.
- تطبيق جميع المعايير الدَّولية المتَّبعة في البرامج الإغاثية.
- توحيد جهود الجهات المعنية بالإغاثة في المملكة.
- اختيار ذوي الكفاءة والخبرة من العاملين في المركز والمتطوِّعين.
- ضمان وصول المساعدات إلى مستحقِّيها، وألا تُستغلَّ لأغراض أخرى.
- أن تتوافرَ في المساعدات الجودةُ العالية، والثقة في المصدر.

المشاريع والمستفيدون

ذكر معالي الدكتور الربيعة أن العدد الإجمالي للمشاريع التي نفَّذها المركزُ بلغ 1784 مشروعًا، بكُلفة إجمالية قدرُها نحو 5.5 مليار دولار، استفادت منها 76 دولة. 613 مشروعًا منها في مجال الأمن الغذائي، و556 مشروعًا في الصحَّة، و180 مشروعًا في الإيواء، و89 مشروعًا في التعليم، و66 مشروعًا في المياه والإصلاح البيئي، و51 مشروعًا في دعم العمليات الإنسانية.

ونفَّذ المركزُ 228 مشروعًا في الأشهر العشَرة من عام 2021م، بكُلفة زادت على 508 ملايين دولار، وكان نفَّذ 264 مشروعًا في عام 2020م، بكُلفة بلغت 549 مليون دولار.

الشراكة مع مفوضية اللاجئين

وأظهر معاليه أن المملكة شريكٌ رئيس للمفوضيَّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بإسهام زاد على 310 ملايين دولار أمريكي في العِقد الحالي. ومنذ تأسيس مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، تلقَّت المفوضيَّة قرابة 50 مليون دولار أمريكي لدعم العمليات في اليمن والصومال ولبنان والأردُنِّ وبنغلاديش. وبعد أقلَّ من عام على إنشائه، تعهَّد المركز في أبريل 2016م بتقديم 273.7 مليون دولار أمريكي؛ استجابةً للنداء العاجل لليمن، والتعهُّد بمبلغ إضافي قدره 150 مليون دولار.

واستمرَّ دعمُ المملكة للاحتياجات الإنسانية في اليمن عام 2020م، بواسطة مركز الملك سلمان الذي تعهَّد بتقديم 300 مليون دولار دعمًا للعمليات الإنسانية هناك، منها 20 مليون دولار لدعم أنشطة المفوضيَّة المختلفة. وتمتدُّ الشراكة المالية الآن إلى دعم المشاريع الصحِّية التي تخدُم اللاجئين السوريين في الأردُنِّ ولبنان.

دعم المرأة والطفل

وأكَّد الربيعة أن المملكة حرَصَت على الاهتمام بالمرأة والطفل في أعمالها الإنسانية، ودعم التعليم في الدول التي تواجه تحدِّيات، مبيِّنًا أن المركز استطاع

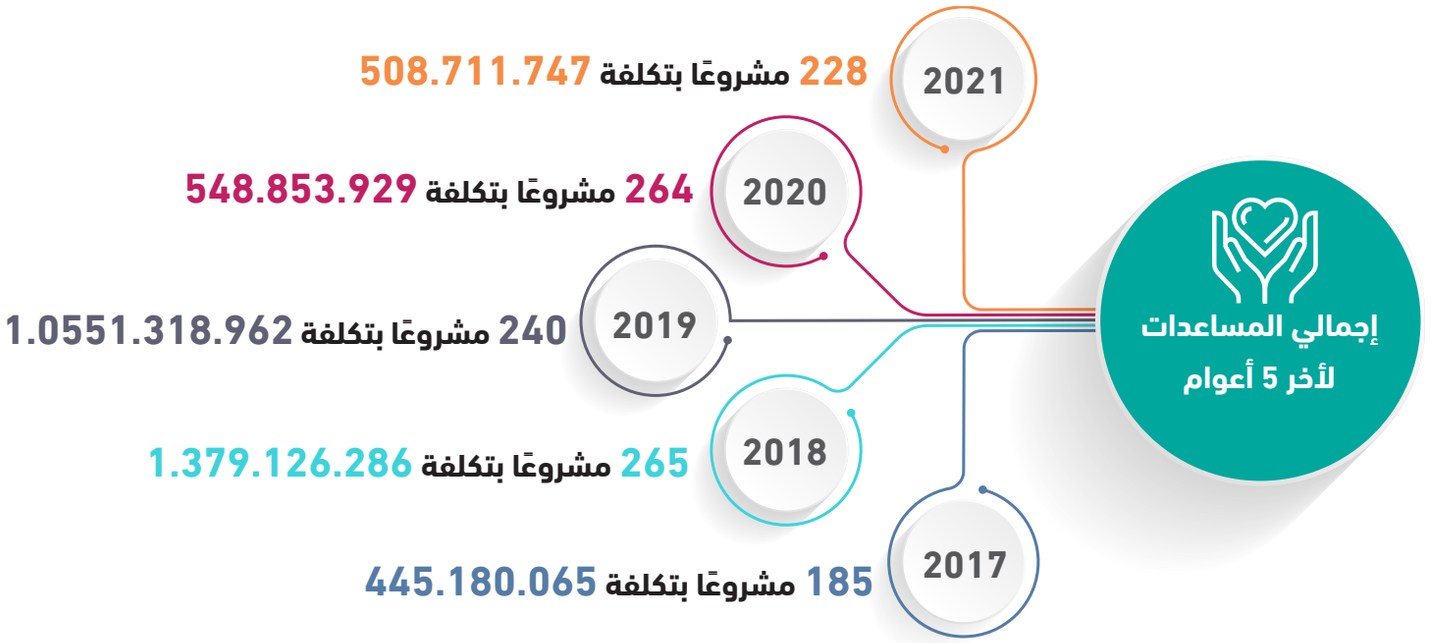

أن يصلَ في خمس سنوات إلى ما يزيد على 70 مليون امرأة، و112 مليون طفل، في 54 دولة. مشيرًا إلى أن رؤية المملكة 2030م التي تبنَّتها قيادتنا الحكيمة تحثُّ على العمل الإنساني والتطوُّعي.

وقد كُلِّف مركز الملك سلمان أن يكونَ حاضنًا للعمل التطوُّعي الإنساني الخارجي؛ فاستعدَّ لتنفيذ أكثر من 140 حملةً تطوُّعية طبِّية حتى نهاية 2021م، يشارك فيها 700 متطوِّع ومتطوِّعة من الفِرَق الصحِّية السعودية الناشطة في العمل الإنساني، ونقل رسالة المملكة السامية إلى دول العالم، وستُسهم هذه الحمَلات الطبِّية التي ستُنفَّذ في 44 دولة، في مساعدة 500 ألف مريض بأمراض مُستعصية؛ كأمراض القلب وجِراحات الأطفال والعظام.

وعرَّج معالي الدكتور الربيعة على بيان الجهود الدَّولية للمملكة، في دعم المنظمات العالمية والإقليمية، التي بلغت كُلفتها 500 مليون دولار، خصَّصَت 150 مليونًا منها لتحالف ابتكارات التأهُّب الوبائي، و150 مليونًا للتحالف العالمي للقاحات والتحصين، و200 مليون للمنظَّمات والبرامج الدَّولية والإقليمية الصحِّية المرتبطة بوباء كورونا (كوفيد 19)، إضافةً إلى تقديم 220 مليون دولار لدعم الدول التي تشهد نظُمًا صحِّية ضعيفة في آسيا وإفريقيا وأوروبا وأمريكا.

مكافحة التطرف والإرهاب

واستعرض معاليه مبادرةَ (دور العمل الإنساني في مكافحة التطرف والإرهاب) التي أقامها المركز، وتضمَّنت 5 مشروعات لتبصير الأمَّهات، و34 مشروعًا للأطفال، و7 مشروعات لتوفير سُبل العيش الكريم، و5 مشروعات لتحقيق الاستقرار وفضِّ النزاعات.

ومن المشروعات النوعية المهمَّة التي يضطلع بها المركز: مشروعُ حماية الأطفال من مخاطر التجنيد والانضمام إلى التنظيمات الإرهابية، والقضاء على الأفكار التي تقف وراءها، وقد نُفِّذ في أكثرَ من 14 دولة، لإعادة تأهيل الأطفال الذين جنَّدتهم جماعةُ الحوثي في اليمن، وتهيئتهم ليكونوا أعضاءً صالحين في مجتمعهم، وتقديم الدَّعم النفسي والاجتماعي لهم، فضلًا عن تبصير الآباء والأمَّهات بمخاطر تجنيد الأطفال، وطرق الوقاية منه، وإبعادهم عن الصِّراعات المسلَّحة.

أكثر 5 دول تلقيًا للمساعدات

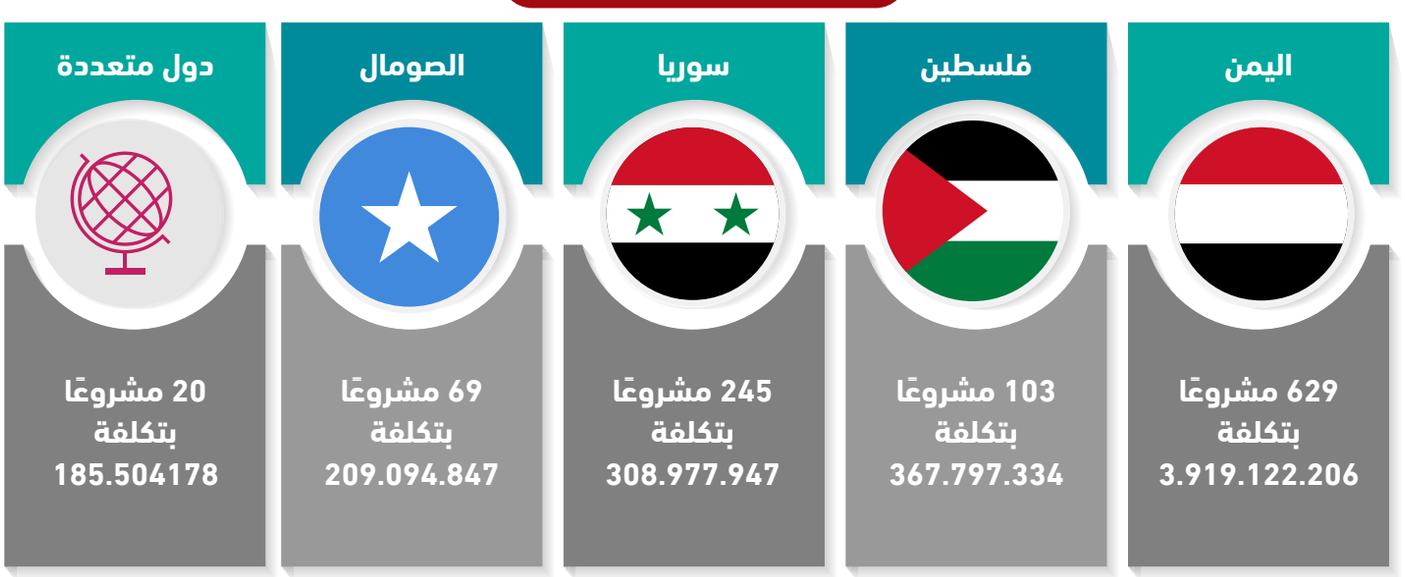

جهود المملكة العربية السعودية في محاربة تمويل الإرهاب

هياكل تنظيمية، ومرجعية قانونية، وتعاون إقليمي ودولي

حصارُ الأنشطة المالية للتنظيمات الإرهابية أحدُ الإجراءات الرئيسة لتجفيف منابع الإرهاب، وقطع شرايين الإمدادات التي تُمكِّنه من تنفيذ جرائمه، ومواصلة عملياته التخريبية. ومع أن المجتمع الدَّولي يُدرك هذه الحقيقة، لم يتمكَّن حتى الآن من القضاء عليه تمامًا؛ لأسباب شتَّى من أهمِّها: العولمةُ التي سهَّلت تنقُّل البشر والسِّلع والأموال عبر الحدود، وتطويرُ التنظيمات الإرهابية الدائمُ لخُططها الإستراتيجية؛ للتهرُّب من الإجراءات الأمنية، والتوسُّعُ السريع في منتجات الأسواق المالية وخِدْماتها، وزيادةُ حجم التدفُّقات النقدية في أنحاء العالم.

وفي ظلِّ هذا الواقع توصَّلت لجانُ التحقيق الوطنية والدَّولية إلى حقيقة مُفادها؛ أنه مهما كانت درجةُ إحكام الرقابة، وترتيبات مطاردة أموال التنظيمات الإرهابية والشبكات المتعاونة معها، فإنها لن تقضيَ تمامًا على عمليَّات تمويل الإرهاب. ولذلك فإن الهدف الرئيسَ الآن، هو الحدُّ إلى أقصى درجة ممكنة من تمرير هذه التمويلات.

وقد أولى التحالفُ الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب هذه القضيةَ اهتمامًا كبيرًا، وجعلها أحدَ مجالات عمله الأربعة الرئيسة. وفي هذا السياق عقد التحالفُ محاضرة في الأول من نوفمبر 2021م بعنوان: (**إضاءات في محاربة تمويل الإرهاب: جهود المملكة العربية السعودية في مجال محاربة تمويل الإرهاب وأفضل الممارسات**) قدَّمها العقيدُ سعد بن علي الشهراني، ممثِّلُ المملكة العربية السعودية في مجال محاربة تمويل الإرهاب بالتحالف. أبرزت المحاضرةُ أهمَّ الجهود السعودية في مكافحة التطرف والإرهاب دَوليًّا، وأبرزَ الجهود التنظيمية السعودية في مكافحة تمويل التطرف والإرهاب، وعناصر مكافحة تمويل الإرهاب في المملكة، وبنيتها التنظيمية، ومرجعيَّتها القانونية، والدروس المستفادة من تجارِب محاربة تمويل الإرهاب.

جهود مميزة

في بداية المحاضرة عرض العقيدُ الشهراني أهمَّ الجهود الدَّولية السعودية لمكافحة التطرف والإرهاب، وأبرزَ الإجراءات التي اتخذتها المملكةُ لمحاربة تمويل الإرهاب، ومنها:

- الموافقة على تطبيق التوصيات الأربعين لمكافحة عمليات غسل الأموال الصادرة من فريق العمل المالي (FATF) عام 1990م، والتوصيات التسع الخاصَّة بمكافحة تمويل الإرهاب.
- إنشاء وَحدة غسل الأموال في مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي)، وفي جميع المصارف المحلِّية.
- إصدار دليل قواعد مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ونظامها.
- تطبيق مبدأ (اعرف عميلك) في المؤسسات المالية وغير المالية.
- إنشاء لجنة دائمة لمكافحة غسل الأموال.
- تنفيذ القرارات الدَّولية الصادرة عن مجلس الأمن ذات الصِّلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تعميم القوائم الصادرة عن الأمم المتحدة لاتخاذ الإجراءات الفورية في تجميد الأصول المالية لمن ترد أسماؤهم في تلك القوائم.
- إنشاء الإدارة العامَّة للتحرِّيات المالية (SAFIU)؛ لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، في 6 شعبان 1426هـ (10 سبتمبر 2005م).
- إطلاق الإطار التشريعي لمحاربة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المملكة، وتطويره، وهو يشمل: نظام مراقبة المصارف، ونظام مكافحة التستُّر التجاري، والنظام الجزائي على تزوير النقود وتقليدها، ونظام مكافحة غسل الأموال ولائحته التنفيذية، وقواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لشركات التأمين، وقواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لمؤسسة النقد، وقواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادر عن هيئة السوق المالية، والدليل الإرشادي لمكافحة غسل الأموال لدى وِزارة التجارة، ونظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله الصادر في 12 صفر 1439هـ (أول نوفمبر 2017م).
- افتتاح مركز استهداف تمويل الإرهاب في 25 من أكتوبر 2017م، برئاسة مشتركة بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، وعضوية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

اللجنة الدائمة

وتحدَّث العقيدُ الشهراني عن جهود "اللجنة الدائمة لمكافحة الإرهاب وتمويله" التي أنشأتها المملكةُ في العاشر من شوَّال 1422هـ (25 ديسمبر 2001م) لتكونَ نقطة اتصال وطنية لتلقِّي الطلبات المقدَّمة إلى المملكة من الدول والمنظَّمات والهيئات الدَّولية ذات الصِّلة بمكافحة الإرهاب وتمويله.

وتضمُّ اللَّجنة في عضويتها أعضاءً دائمين وغيرَ دائمين، من جميع الجهات الحكومية، وتُعنى اللَّجنة بحسَب نصوص نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله بالآتي:

1. تنسيق السياسات الوطنية العامّة في مجال مكافحة الإرهاب وتمويله، ومراجعة تلك السياسات وتحديثها باستمرار، واتخاذ التدابير اللازمة بشأنها، وتطويرها على أساس الالتزامات والمتطلَّبات والمستجدَّات الدَّولية.
2. تقويم مخاطر الإرهاب وتمويله وتحديثه دائمًا، وتطويره على أساس الالتزامات والمتطلَّبات والمستجدَّات الدَّولية، والتنسيق بشأن التقويم مع الجهات ذات العَلاقة.
3. تلقِّي الطلبات التي تردُ من الدول والهيئات والمنظَّمات المتعلِّقة بقرارات مجلس الأمن الخاصَّة بمكافحة الإرهاب أو تمويله.
4. وضع الوسائل وتحديثها، واتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصِّلة، وتشمل القرارات ذات الأرقام 1267 (1999م)، 1373 (2001م)، 1988 و1989 (2011م)، 2253 (2015م)، والقرارات اللاحقة ذات الصلة.
5. تصنيف الأسماء من أفراد وكِيانات على القوائم الوطنية بتهمة الإرهاب أو تمويله، واتخاذ الإجراءات بشأن تصنيف أسماء الأفراد والكِيانات على القائمة الموحَّدة للجنة مجلس الأمن (1267/ 1989/ 2253)، والقائمة الموحَّدة للجنة مجلس الأمن (1988).
6. تنسيق السياسات الوطنية العامَّة في مجال مكافحة الإرهاب وتمويله، ومراجعة تلك السياسات وتحديثها باستمرار، واتخاذ التدابير اللازمة بشأنها، وتطويرها على أساس الالتزامات والمتطلَّبات والمستجدَّات الدَّولية.

وفي سبيل تحقيق هذه المهمَّات تمارس اللَّجنة عددًا من التدابير؛ منها: فرضُ القيود، وحظرُ السفر، والترحيل والإبعاد، وتجميد الأصول، والإدراج على قوائم الترقُّب وفحص التعاملات العالية المخاطر. وتستند اللَّجنة في ممارسة مهمَّاتها إلى مرجعية متعدِّدة المصادر، منها: الأوامرُ الملكية، والقواعدُ التوجيهية، والأنظمة المعتمَدة، وتتعاون مع الدول والمنظمات والمنتديات الدَّولية والإقليمية، ومع المؤسسات ذات الصلة في المملكة؛ كوِزارة الخارجية، والبنك المركزي السعودي، ووِزارة التجارة والاستثمار، ووِزارة العدل، وهيئة الزكاة والضريبة والجمارك، وهيئة السوق المالية، وغيرها.

المنظمات الدَّولية

وعدّد المحاضر المنظمات الدولية المعنية بمحاربة تمويل الإرهاب، وعلى رأسها: لجانُ مجلس الأمن ذاتُ الصلة بمكافحة الإرهاب وتمويله، ومجموعاتُها الفرعية، مثل: لجنة مجلس الأمن 1267/ 1989،2253 الخاصَّة بتنظيم (داعش)، وتنظيم (القاعدة)، وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكِيانات، ولجنة قرار مجلس الأمن 1373 (2001م)، ولجنة قرار مجلس الأمن 1988 (2011م)، والذراع التنفيذي لهذه اللِّجان، وهو فريقُ الدعم التحليلي ورصد الجزاءات (فريق الرصد) الذي يساعد اللِّجان في تقويم تطبيق الدول الأعضاء للجزاءات ذات الصلة باللَّجان، وإبلاغها بما يستجدُّ من تطوُّرات تؤثِّر في نجاح عمل نظام الجزاءات.

وحدَّدت توصياتُ مجموعة العمل المالي (فاتف) الإجراءاتِ الضروريةَ التي ينبغي للبلدان اتخاذُها؛ بغيةَ تحديد المخاطر، ووضع السياسات والتنسيق الداخلي، وملاحقة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الدروس والمناقشات

عرض العقيدُ الشهراني أبرزَ الدروس المستفادة في مجال محاربة تمويل الإرهاب، ومنها: تبادلُ الخبرات بين الدول الأعضاء على المستوى الدَّولي، التي تضمن الحدَّ من تمويل التنظيمات الإرهابية، وتبادلُ المساعدة الفنية لأفضل الممارسات في هذا المجال، ومشاركةُ الدول الأعضاء بخبراتها المعنية بمكافحة تمويل الإرهاب، وتشجيعُ الدول على إعلان إجراءاتها المتَّخَذة تجاه أيِّ فرد أو كِيان يدعم الإرهاب عمومًا (الإعلان الثنائي، الإعلان المتعدِّد).

وأعقب المحاضرةَ عددٌ من المداخلات والأسئلة؛ فأشار ممثِّل باكستان إلى قصور الوسائل الدَّولية عن مكافحة تمويل تنظيمات اليمين المتطرف، التي بات بعضُها يمارس الإرهاب بعنف، ويحصُل على تمويل كبير بطرق شتَّى، تصل إلى حدِّ إقامة الحفَلات الموسيقية وبيع الأزياء وغيرها وجعل ريعها لدعم تلك التنظيمات. وفي الوقت الذي نجد فيه قراراتٍ لمجلس الأمن تتعلَّق بمحاربة تمويل داعش والقاعدة وغيرهما من التنظيمات الإرهابية، لا نجد أيَّ قرار يتعلَّق بمحاربة تمويل اليمين المتطرف! وعلَّق المحاضرُ بتأكيد أن قراريَ مجلس الأمن رَقْم 2253 و2254 يُعَدَّان سندًا قانونيًّا دَوليًّا لإدراج أيِّ أفراد أو كِيانات ضمن قائمة محاربة تمويل الإرهاب.

وسأل ممثِّل الإمارات عن الموقف من الأشخاص أو الكِيانات الذين تُدرجهم دولةٌ ما في قائمتها الوطنية لمكافحة تمويل الإرهاب، وكيف يمكنُ لهذه الدولة أن تُدرجَ هذه الأسماءَ في القائمة الإقليمية أو الدَّولية لمحاربة تمويل الإرهاب؟ وأجاب المحاضرُ بأن الإدراج في القائمة الوطنية لمحاربة تمويل الإرهاب هو المرحلةُ الأولى، ثم يليها الرفعُ إلى مجلس الأمن الذي يدرس الموضوع في ضوء المعلومات المتاحة عن الأفراد والكِيانات المطلوب إدراجُها، وإذا كانت هذه الكِياناتُ مرتبطةً بقرار لمجلس الأمن تصبح الإجراءاتُ الدَّولية تجاهها، وتجاه من يساندها هيِّنةً يسيرة، ولكن لو كانت الكِياناتُ المدرَجة على القائمة الوطنية غيرَ مرتبطة بقرارات لمجلس الأمن، وليست على قائمة الأمم المتحدة، فإن إدراجها دَوليًّا يستغرق جهدًا ووقتًا. وفي أغلب الحالات يكون الاعتراضُ على الإدراج من قِبَل مجلس الأمن بسبب نقص المعلومات.

وسأل ممثِّل أفغانستان في مجال مكافحة تمويل الإرهاب عن أبرز جوانب الخطر التي تستغلُّها التنظيمات الإرهابية في نشاطاتها التمويلية، فأجاب العقيد الشهراني بأن أبرز أنماط المخاطر في مكافحة تمويل الإرهاب في الوقت الراهن هو العُملات الافتراضية، وإعلان الحسابات المصرفية على شبكات التواصُل الاجتماعي.

العَلاقة التبادلية
بين التطرف العنيف والهجرة والتهجير

أصبحت الهجرةُ القسرية ظاهرةً سريعة النموِّ؛ ففي غُضون ثلاث سنوات فقط ارتفعَ النزوح العالمي بنسبة 40% من 42،5 مليون إلى 59،5 مليون نسَمة عام 2015م، ثم ازداد ارتفاعًا ليصلَ إلى 80 مليونًا، أي بنسبة 1% من سكَّان العالم، يعيش 86% منهم في البلدان النامية، ويعانون حياةً محفوفة بالأخطار.

والعَلاقةُ بين الهجرة والإرهاب عَلاقةٌ تبادلية؛ فالإرهاب يسبِّب الهجرة، والهجرةُ تغذِّي الإرهاب، وقد فرَّ ملايينُ المهاجرين من المناطق التي تسيطر عليها التنظيماتُ الإرهابية، أو تستهدفها، وأصبحت مخيَّماتُ اللاجئين ومراكزُ اللجوء في البلدان النامية وفي أوروبا أهدافًا للهجَمات الإرهابية، وأهدافًا للتجنيد من قِبَل التنظيمات الإرهابية. وفي هذا السياق أقام **التحالفُ الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب** في مقرِّه بمدينة الرياض، يوم الأحد 7 نوفمبر 2021م، محاضرةً بعنوان: (**العَلاقة بين التطرف العنيف والهجرة والتهجير**) قدَّمها العقيدُ الطيَّار الركن **علي محمد محمود** ممثِّلُ مملكة البحرين لدى التحالف، بحضور الأمين العام للتحالف، وممثِّلي الدول الأعضاء ومنسوبي التحالف.

التطرف والتهجير

تناولت المحاضرةُ أسباب الهجرة والتهجير، واحتمالاتِ نشوء التطرف العنيف بين المهجَّرين، مع تحليل الحقائق والأرقام المتصلة بالعَلاقة بين التطرف العنيف والهجرة والتهجير، وعرض رؤية مستقبلية لما يمكن أن يُسهمَ به التحالفُ الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب في الحدِّ من آثار الهجرة والتهجير السلبية التي هي أحدُ أسباب التطرف.

وأكَّد العقيد علي ابتداءً أن الهجرة والتهجير يزدادان باطِّراد مدفوع بالعنف السياسي، والنزاعات المسلَّحة، وبالعوامل الاقتصادية والبيئية، والتوزيع غير العادل للثروات، واتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء في العالم، والانفجار السكَّاني في العالم الثالث، وثورة المواصلات والاتصالات، وانتعاش تجارة تهريب البشر، وفقدان فرص العمل بسبب العولمة. وفي ظلِّ هذه العَلاقة بين الهجرة والتطرف العنيف أصبحت إجراءاتُ الحدِّ من الهجرة لأجل مكافحة الإرهاب منتشرةً على نطاق عالمي واسع.

ثم استعرض المحاضرُ **السلاسل السَّببية بين الإرهاب والهجرة** التي يجب استكشافها، وأبرزُها:

1) هشاشة الدولة

كثيرًا ما ارتبطت الدولُ الهشَّة أو الضعيفة بالإرهاب، فغيابُ سلطة مركزية قوية تحظى بالشرعية التامَّة، ووجود حكومة عاجزة عن الحفاظ على القانون والنظام، كلُّ ذلك يسمح للتنظيمات الإرهابية بالانتشار في هذه المناطق غير الخاضعة لسلطة الدولة الفعلية.

وهناك كثيرٌ من الدول الهشَّة أو الضعيفة التي لم تشهد سوى قليل من الإرهاب، أو لم ترَه أبدًا، فلم يكن لديها هجرةٌ ناجمة عن الإرهاب، لكنَّها شهدت هجرةً ناجمة عن الظروف الاقتصادية.

2) إرهاب التنظيمات

أدى اجتياحُ تنظيم داعش للأراضي العراقية في يونيو 2014 إلى فرار 2.57 مليون شخص من منازلهم إلى أكثر من ألفَي موقع في جميع أنحاء البلاد وخارج حدود العراق.

وتدفع الأعمالُ الإرهابية الناس إلى الخوف على حيَواتهم، فيُضطَرُّون إلى الهجرة. وقد كشف مؤشِّر الإرهاب العالمي لعام 2015م، أن عشر دول من الدول الإحدى عشرة التي هي أكثر تضرُّرًا من الإرهاب، لديها أعلى معدَّلات للَّاجئين والنزوح الداخلي.

3) الحرب الأهلية

كثيرٌ من المعارك الداخلية تبدأ صغيرةً ثم تصير حروبًا أهلية طاحنة، وغالبًا ما ينشَط الإرهاب في الدول التي تشهد هذه الحروب، وإن أكثر من 55% من جميع الهجَمات الإرهابية وقعت في بلدان تعيش في خِضَمِّ نزاع مسلَّح داخلي. وفي مثل هذه النزاعات ينزح الملايينُ إلى مناطقَ داخلية، ويهاجرون إلى بلدان خارجية. على سبيل المثال: أسفرت حربُ البوسنة (1992–1995م) عن نزوح مليوني شخص داخليًّا وخارجيًّا. وكشف مسحُ النزاعات المسلَّحة عام 2015م عن 37 صراعًا داخليًّا، نصفها في الشرق الأوسط، وأوقع الصِّراع في سوريا منذ عام 2012م –وهو الأكثر دموية منذ نهاية الحرب الباردة– أكثرَ من 53% من ضحايا الحروب في جميع أنحاء العالم، يليه العراق وأفغانستان 12%

لكلٍّ منهما، وصاحب الحروبَ الثلاثة (في أفغانستان والعراق وسوريا) انتشارُ الإرهاب، ونزوحُ أعداد كبيرة من السكَّان.

والصِّلة بين الصراعات العنيفة والحروب الأهلية من جهة والإرهاب من جهة أخرى تكاد تكون راسخة؛ فوَفقًا لمعهد الاقتصاد والسلام إن 88% من جميع الهجَمات الإرهابية وقعت في البلدان التي تشهد صراعاتٍ داخليةً عنيفة، أو تشارك فيها.

4) مخيَّمات اللاجئين

تنتشر مخيَّماتٌ للَّاجئين في أكثرَ من 125 دولة، وكثيرًا ما يُنظر إلى هذه المخيَّمات على أنها منشآتٌ مؤقَّتة، إلا أن الحقيقة المحزنة أن متوسِّطَ ما يقضيه اللاجئون في هذه المخيَّمات يصل إلى 17 عامًا. وغالبًا ما تكون هذه المخيَّمات غيرَ آمنة، وهي مثالٌ للبؤس والنكد، ولذلك قد تصبح كالسُّجون أرضًا خِصبة للإرهاب.

وتوفِّر الإقامةُ في هذه المعسكرات للجماعات المتطرفة فرصًا لتجنيد الإرهابيين والمقاتلين في حرب العصابات، ولا سيَّما المقاتلين الشباب؛ ذلك أن أكثر من نصف عدد اللاجئين في العالم تقلُّ أعمارهم عن 18 عامًا. ومن المسلَّم به أن الشباب أكثرُ عرضةً للانضمام إلى الجماعات الإرهابية من كبار السنِّ. وبهذا يكون التطرفُ العنيف والتجنيد للجماعات الإرهابية أكثر احتمالًا عندما تكون مخيَّمات اللاجئين على اتصال مباشر بمقاتلين منخرطين في صراع مسلَّح.

5) كُره الأجانب

ما إن يُلقي اللاجئون والمهاجرون رحالهم في بلدٍ مُضيف بأعداد كبيرة، حتى تنطلقَ تجاههم حمَلاتُ كراهية محلِّية من المعادين للأجانب. وقد تجلَّت هذه المقاومةُ في أوروبا في هجَمات إحراق متعمَّدة لمراكز اللجوء، وهجَمات بالقنابل النارية، وباستخدام قُضبان حديدية، وفؤوس وسكاكين؛ في النمسا وبلغاريا والدنمارك، وفنلندا وفرنسا وألمانيا، واليونان ولاتفيا ومقدونيا، وهولندا وبولندا وإسبانيا، والمملكة المتحدة. وشهدت السويدُ التي استقبلت في عام 2015م وحدَه أكثر من 160 ألف طالب لجوء، نحو 50 هجومًا على اللاجئين في ذلك العام.

وأبلغت السلطاتُ الألمانية في العام نفسِه عن أكثرَ من 900 حادث كراهية للأجانب، وأُصيب قُرابة 700 شخص في تلك الحوادث. وليس هناك سببٌ وجيه لوصف هذه الهجَمات بأيِّ وصف سوى أنها أعمالٌ متطرفة وإرهابية.

6) مكافحة الإرهاب

الإرهاب غالبًا ما يُنتج حالة استفزازية، والإرهابيُّون قد يسعَون إلى إثارة ردِّ فعل شديد مبالَغ فيه. وكلَّما قلَّت المعلوماتُ الاستخباراتية التي تمتلكها الحكومةُ عن هُويَّات مرتكبي الأعمال الإرهابية وأماكنهم، زادَ احتمالُ استخدام الحكومة وسائلَ قاسية قد تُصيب المجتمع كلَّه الذي يكون الإرهابيون أحد مكوناته، وكثيرًا ما يكون هذا جزءًا من حسابات الإرهابيين. وعلى سبيل المثال: بعد 11 سبتمبر 2001م، أدَّت الهجَماتُ الأمريكية على أفغانستان إلى مئات الآلاف من اللاجئين، وجدَت القاعدةُ بينهم ملاذًا آمنًا. وكذلك أدَّى الغزوُ الأمريكي للعراق إلى تشريد 1.3 مليون شخص، واستغلَّت القاعدة هذا الواقعَ في تنفيذ عملياتها الإرهابية.

مجتمعات الشتات

عندما يغادرُ المهاجرون بلدهم الأصلي، نادرًا ما يكونون قادرين على ترك ماضيهم وراءهم، وغالبًا ما تستمرُّ العداوات التي أدَّت إلى الصراع في وطنهم الأمِّ في البلد المضيف الجديد، من ذلك مثلًا: استخدم حزبُ العمال الكُردي (PKK) ألمانيا لجمع الأموال وتجنيد الشباب، وإرسالهم إلى المنطقة الجبلية في شمالي العراق وشرقي تركيا للقتال، وقد بلغ عددُ المقاتلين الأجانب من الشتات الغربي الذين انضمُّوا إلى تنظيم داعش الإرهابي أكثرَ من ستة آلاف شخص.

وأكَّد العقيد علي أن تحليل الأرقام يُظهر أن الغالبية العُظمى من المهاجرين لا عَلاقة لهم بالإرهاب، وقد قبلت الولايات المتحدة الأمريكية بين خريف عام 2001م وأوائل عام 2016م، أكثرَ من 800 ألف لاجئ في برنامج إعادة التوطين. ووَفقًا لوِزارة الخارجية ومعهد سياسة الهجرة، فقد جرى اعتقالُ خمسة أشخاص فقط منهم بتُهَم تتعلَّق بالإرهاب. ومن بين 600 ألف عراقي وسوري وصلوا إلى ألمانيا في عام 2015م جرى التحقيقُ مع 17 شخصًا منهم فقط، بشأن شكوك بصِلات إرهابية.

والحقيقة التي يؤكِّدها كثيرٌ ممَّن تناولوا العَلاقة بين المهاجرين والإرهاب هي أنه من غير المرجَّح أن يهتمَّ هؤلاء الأشخاصُ الذين فرُّوا من الحروب الأهلية أو القمع أو الفقر، بمهاجمة المجتمع الذي منحهم الأمانَ والفرصة لحياة جديدة كريمة، وليس لدينا أيُّ دليل تجريبي من شأنه أن يُثبتَ أن الجيل الأول من المهاجرين متمرِّد أو متقبِّل للرسائل المتطرفة؛ بل يشير السجِلُّ التاريخي إلى أنهم يميلون إلى الانشغال ببناء حياة جديدة لأنفسهم ولأُسَرهم وأطفالهم، وليس لديهم فضلُ وقت لمتابعة شؤون السياسة أو التطرف الديني.

مسؤولية التحالف

قدَّم المحاضر أخيرًا رؤية مستقبلية لمسؤولية التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب عن الحدِّ من سلبيات الهجرة والتهجير، كونها من أسباب التطرف العنيف.

ففي **المجال الفكريِّ** أكَّد أهميةَ التأهيل النفسي والاجتماعي والفكري للمهجَّرين في المخيَّمات والدول المتضرِّرة، وتبنِّي عدد من المبادرات في مجال الوقاية من التطرف العنيف.

وفي **المجال الإعلامي** دعا إلى إقامة حمَلات للتبصير، وتقديم برامجَ تحذِّر المهجَّرين من الانسياق وراء الإرهاب والمنظمات الإرهابية. وفي **مجال محاربة تمويل الإرهاب** أكَّد أهميةَ مراقبة التحويلات المالية إلى المخيَّمات، ومحاربة الأنشطة غير المشروعة فيها، مثل: التهريب وغسل الأموال والاتجار بالممنوعات. وفي **المجال العسكري** دعا إلى مساعدة المهجَّرين؛ للعودة إلى أوطانهم ومناطقهم بتوفير غطاء أمنيٍّ يساعد على عودة الاستقرار، كما فعلت المملكةُ العربية السعودية مع اللاجئين العراقيين بعد حرب تحرير الكويت.

السلاسل السَّببية بين الإرهاب والهجرة

التحليل السيميائي لخطاب الصورة في المحتوى الإرهابي

تهتمُّ التنظيماتُ الإرهابية بعنصر (الصورة) في محتوياتها الإعلامية اهتمامًا كبيرًا، فهي تنتقيها بدقَّةٍ فائقة، وتصنعُها بمهارة عالية؛ لإيصال رسائلَ وأفكارٍ معيَّنة إلى جمهورها المستهدَف. وقد باتت الصورةُ إحدى أدواتها المهمَّة في صراعها مع المناوئين والمخالفين، وفي ترويج عقائدها وأهدافها؛ لما للصورة من قُدرة على التأثير والإقناع، وتقديم معلومات وانطباعات تعجزُ عنها آلافُ الكلمات، بل يمكن أن تكونَ الصورة خطابًا قائمًا بذاته، دون حاجة إلى نصٍّ مرافق.

فريق من المحترفين

تُسخِّرُ التنظيماتُ الإرهابية فريقًا من المحترفين في فنون الإعداد والتصميم والإخراج، وتمتلك مُعَدَّاتٍ وبرامجَ متطوِّرة، تستطيع إنتاجَ صور مَلأى بمعانٍ ودَلالات ورموز ذات تأثيرٍ عميق في سُلوك المتلقِّي، عبر سِمات وعلامات إيحائية للمشهد من جوانبَ مختلفة وشاملة. وتؤكِّد الدراساتُ أن هذه الجماعات تركت مشاهدَ مروِّعةً في حياة الإنسانية بهذه الصور، وحفظت الذاكرةُ لقَطات مخيفة لعناصرها وهم يقتلون الأبرياء حرقًا ونحرًا ورميًا بالرصاص، وهي صورٌ تبعثُ برسائلَ تُعبِّر عن منهجهم وفكرهم الذي يسوِّغ أفعالهم.

ولكشف ما تحمله الصورُ من مضامينَ إرهابية؛ من رسائلَ ودلالاتٍ ومعانٍ وأفكار، والتوصُّل إلى أهدافها الخفيَّة؛ عقدَ التحالفُ الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، في مقرِّه بمدينة الرياض يوم الأحد 21 نوفمبر 2021م، ورشة عمل بعنوان (التحليلُ السيميائي لخطاب الصورة في المحتوى الإرهابي)، أدارها الدكتور **محمد بن سليمان الصبيحي** أستاذُ الاتصال في كلِّية الإعلام والاتصال بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وهو الممثِّلُ الإعلامي للمملكة بالتحالف، بحضور ممثِّلي الدول الأعضاء، وعددٍ من منسوبي التحالف. وتهدِفُ الورشة إلى تفكيك خطاب الصورة، وفهم معناه فهمًا صحيحًا؛ لتكوين وعي بصَري وثقافي بما تحتويه الصُّورة من معانٍ، وكشف الدَّلالات الخفيَّة التي تحملها، باستخدام تقنيَّات منهج التحليل السيميائي.

أهمية الصورة وأثرها

في البداية بيَّن الدكتور الصبيحي أهميةَ الصورة، مؤكِّدًا أنها من أقوى وسائل الاتصال والتعبير؛ إذ إنها لغةٌ عالمية يستطيع أن يفهمَها المتلقِّي ويتأثَّر بها دون التقيُّد بحدود اللغة، وهي تحملُ رسائلَ صامتةً تتنوَّع فيها الأساليبُ والعَلاقات والأمكنة والأزمنة، ولغةٌ بصرية تعتمد على فهم العَلاقة بين الأشياء كما هي في الواقع بعلامات تجعلُ لها معانيَ مفهومة، وهي أشبهُ بمملكة ثقافية تحمل في طيَّاتها منظومةَ رسائلَ موجَّهةٍ بقصد وتحيُّز، وتؤدِّي وظيفةً اتصالية إلى جانب الكلمة، وأحيانًا تسبقها أو تكون بديلًا عنها. وتؤكِّد الدراساتُ أن المعلوماتِ التي يتلقَّاها القارئُ من الصورة أسرعُ في الإدراك والفهم، وأكثر تأثيرًا في المتلقِّي، وتبقى مدَّةً أطول في الذاكرة، مقارنةً بالمعلومات التي يتلقَّاها من نصٍّ عادي.

وتعتمد التنظيماتُ الإرهابية على خطاب الصورة في توسيع دائرة نفوذها، وسيطرتها الفكرية والميدانية. وفي أغلب الأوقات يكون الهدفُ زيادة الاضطراب وإشاعةُ الرعب بين المواطنين. وأسهمت الصورةُ في تغيير أنساق الحروب النفسية التقليدية، والخروج بها إلى الفضاء الإعلامي؛ لتحقيق أهداف هذه الجماعات في التأثير في الوعي الإنساني. ومن هنا تتَّضحُ أهمية دراسة الصورة في المحتويات الإرهابية؛ للكشف عن المعاني الكامنة والدَّلالات الضِّمنية فيها، بوصفها خطابًا بصَريًا ذا مغزًى ومعنًى.

منطلقات ومفاهيم

وأشار الدكتور الصبيحي إلى عددٍ من المفاهيم المرتبطة بالتحليل السيميائي، منها:

علم العلامات: يُعنى بدراسة حياة العلامات عند الشعوب، وكيفية استخدام الرموز وسائلَ اتصال، مثل: أساليب التحيَّة، وعادات الأكل والشُّرب، والملابس، والأعلام والشِّعارات، ويهتمُّ أيضًا بدراسة العَلاقة بين الرمز وما يشير إليه، وعَلاقة الرموز بعضها ببعض.

السيميائية: هي العلاماتُ الكامنة في الصور الصحفية، وما تحمله من دلالات يمكن إدراكُها وتأويلها في سياقٍ تحليلي. وهي تسعى إلى معرفة المعنى البعيد الذي يرمي إليه المصوِّر، وتتطلَّب دراسةً عميقة للنص، وقراءةَ ما بين السُّطور، ومحاولة اكتشاف العَلاقات الدلالية غير المرئية.

السيميولوجيا: تعني الإشارةَ أو العلامة التي تدلُّ على أكثرَ من معنًى.

وأكَّد الدكتور الصبيحي أهميةَ الدراسات السيميائية؛ لأنها تقوم على فكِّ (الشِّفرات) المستخدَمة في الرسائل الاتصالية، سواءٌ كانت لفظيةً أو غير لفظية، وشرحها لكلِّ مجتمع بحسَب الثقافة السائدة. ويسعى الباحثُ في هذه الدراسات إلى تحقيق التكامُل في تحليل الخطاب البصَري الظاهر والخفي، عبر مستويين أساسيَّين، هما:

- المستوى التعييني (الوصفي): وهو المعنى المباشر والفوريُّ للصورة، أو المعنى السَّطحي الذي يُدركه الجميع.
- المستوى التضميني (الدلالي): وهو المعنى الحقيقيُّ للصورة، أو المعنى العميقُ وغير الظاهر.

محاور التحليل

يتناول تطبيقُ التحليل السيميائي محورين:

المحور الأول: منهج التحليل المعرفي والمهاري

ويرتبط هذا المنهجُ بالعلامات ومدلولاتها التي تنقسم إلى ثلاث علامات، هي:

أيقونية: الدالُّ فيها يُشبه المدلول، والعَلاقة بينهما عَلاقةُ تشابه.

إشارية: الدالُّ فيها يُشير إلى المدلول، إمَّا بعَلاقة طبيعية سببيَّة أو عَلاقة تجاور مكاني.

رمزية: الدالُّ فيها يرمزُ إلى المدلول في عَلاقة اصطلاحية أو عُرفية أو تعاقدية.

المحور الثاني: إنتاج المحتوى البصَري ويتضمَّن الآتي:

- بناء الأفكار، وتحديد القِيَم والرسائل التي يرغبُ صانع المحتوى في تحقيقها.
- تحديد الأسلوب المناسب لصياغة الأفكار والرسائل، ونمط المعالجة الإقناعية وَفقًا لسِمات الجمهور المستهدَف.
- كتابة النصِّ، واختيار العناصر السَّمعية والبصَرية المعبِّرة عن القِيَم المرغوب فيها.
- توزيع المهمَّات على فريق العمل.
- البدء في تنفيذ العمل وإنتاجه وَفقًا لنوع الوسيلة والمنصَّة المراد توظيفها في النشر.

دلالات المحتوى البصَري

المحتوى البصَري هو كلُّ ما يحتويه الإطار البصَري للصورة المنشورة، من علامات ذات دَلالات محدَّدة، لها معانيها الظاهرةُ والضِّمنية، سواءٌ كانت علامةً مصنوعة أو طبيعية. وتُقسَم العلاماتُ في المحتوى البصَري إلى مستويات، لكلِّ مستوًى عددٌ من الأنساق التي يمكن إخضاعُها للتحليل والتفسير، وهي:

المستوى الأول: نظامُ التأطير، ويتضمَّن: الإطار المعماري، والجوَّ المحيط بالعرض، والعنوان، والوصف النوعي، والإعلانات السابقة، والمقدِّمة التمهيدية.

المستوى الثاني: نظامُ الشخصيَّات، ويتضمَّن: سِمة الشخصية، والإلقاء، ولغة الجسد، والإشارات، والحركة، والملابس والزينة.

المستوى الثالث: نظامُ العلامات المرئية، ويتضمَّن: الديكور، والإضاءة، والملحَقات، والألوان، والتمثيل البصَري للمكان.

المستوى الرابع: نظامُ العلامات النصِّية، ويتضمَّن: الكلام، والأسلوب، والنغَم الصوتي، والإيقاع، والميقات.

المستوى الخامس: نظامُ الأصوات غير اللفظية، ويتضمَّن: الموسيقا، والمؤثِّرات الصوتية.

أدوات التحليل

استعرضَ الدكتور الصبيحي عددًا من الوَحَدات التي تتضمَّنها أداةُ تحليل العلامات غير الظاهرة، ومنها:

العلامات الرمزية: وهي التعبير الرمزي.

العلامات الإشارية: وهي العلامات الأخرى.

العَلاقات بين عناصر العمل: تحديد طبيعة العَلاقة بين العلامات والعناصر البصَرية.

القِيَم: كشف القِيَم والرسائل الضِّمنية التي يعزِّزها العمل.

وأبرز أيضًا الفرقَ بين العمل المسرحي والعمل التِّلفازي من حيث التأثيرُ والتحليل؛ إذ يشاهد الجمهورُ **العملَ المسرحي** مباشرة، ومن ثَمَّ فإن تأثير السياق العامِّ للعمل يحدِّده الجمهور وَفقًا لبنائه المعرفي، ونمط شخصيَّته، وسِماته الديموغرافية، والظَّرف الذي هو فيه. ويعتمد محلِّلُ العمل المسرحي على قُدرة الناقد على تحديد الأنساق المكوِّنة للعمل وَفقَ مشاهدته. أما **العمل التِّلفازي** فيشاهده الجمهورُ بطريقة رمزية، يحدِّدها المخرجُ وأدوات الإنتاج المتاحة له، وعلى هذا يكون التأثيرُ في الجمهور مرتبطًا بقُدرة المخرج على إبراز العمل. ويقوم محلِّلُ العمل التِّلفازي بعمل معقَّد إلى حدٍّ ما، إضافة إلى الأنساق التحليلية المباشِرة التي لا بدَّ أن تؤخذَ في الحُسبان، وهي أنساقُ الإنتاج التِّلفازي التي اعتمدَ عليها المخرجُ في نقل العمل إلى الجمهور.

العمل التلفازي

تناولت الجلسةُ بعض الأنساق التحليلية للعمل التِّلفازي كالآتي:

1. حركة الكاميرا.
2. إضاءة التصوير.
3. المونتاج وترتيب المشاهد ومدَّتها.
4. المؤثِّرات البصَرية.
5. المؤثِّرات السَّمعية.

وذكر الدكتور الصبيحي العلامات الظاهرة المتعلِّقة بمستوى التحليل الوصفي التعييني، التي تعتمد في منهجها على تفكيك العلامات الظاهرة في المشهد المرئي، وتوثيقها وتصنيفها ورصدها وتجميعها؛ لإبراز النمط السائد في صناعة المحتوى، وتفسيره وَفقًا لهذه الأنماط. ومن أهمِّ وحَدات التحليل التي تتضمَّنها هذه الأداةُ ما يأتي:

المعلومات التوثيقية: كمِنصَّة النشر، ووقت النشر، والمدَّة.

الشخصيات: عدد الأشخاص، وسِماتهم، وملابسهم.

المكان: معالم المكان، والدَّلالات الظاهرة له، والخلفيَّات الظاهرة.

الجوانب الفنية: صِيَغ الإنتاج، ونمط التصوير، وتِقنيَّات الإنتاج.

الموضوع: تحديد الموضوع الذي يتناوله المنتج.

اتجاه المعالجة: إيجابي، سلبي، محايد.

مصادر الاستدلال: ما يعتمد المصدرُ عليه في تأكيد المحتوى المقدَّم.

اللغة المستخدَمة: تحديد اللغة واللهجة.

نوع المنتج: إخباري، وثائقي، درامي، روائي.

الإضاءة: طبيعية، صناعية.

مناقشات

لتطبيق التحليل السيميائي للصورة عمليًّا، عرضَ الدكتور الصبيحي في نهاية الجلسة، مقطعًا مصوَّرًا لتنظيم داعش، طالبًا من الحضور تحديدَ العلامات الأيقونية، والإشارية، والرمزية، والعَلاقة بينها، والتفسير الضِّمني لهذه العَلاقات. ودارت مناقشاتٌ وأسئلة عن عَلاقة التحليل السيميائي بمحاربة الإرهاب، فأكَّد الصبيحي أن التنظيماتِ تستخدم الصورةَ بكثافة عالية، وأنها استطاعت استقطابَ كثيرين بواسطة هذه الصورة، ومن ثَمَّ فإن هناك ضرورةً تستدعي فهمَ هذه الصورة، وتفكيكَ خطابها، وكشفَ أبعادها ودَلالاتها، وهو ما يندرج تحت المحاربة الفكرية للإرهاب.

التحالف يشارك في منتدى حوار المنامة 2021م بمملكة البحرين

شارك التحالفُ الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، في المنتدى السابعَ عشرَ للأمن الإقليمي (حوار المنامة)، المنعقد في العاصمة البحرينية في المدَّة ما بين 19 و21 نوفمبر 2021م، بحضور أكثرَ من 300 شخصيةٍ بارزة من كبار القادة والمسؤولين في شؤون السياسة والدفاع والأمن القومي، وخبراءَ متخصِّصين من قُرابة 50 دولة، فضلًا عن كثير من الشركات والمنظمات الإقليمية والدَّولية. وناقشَ المنتدى على مدار 3 أيام تحدِّيات الأمن الإقليمي، وقضايا السلام، وتسوية الصِّراعات والاضطرابات في المنطَقة بالطرق الدبلوماسية؛ للإسهام في تحقيق السلام والأمن الإقليمي والعالمي.

لقاءات مهمَّة

شهدَ المنتدى على هامش جلَساته مباحثاتٍ ومناقشات بين المسؤولين والوزراء؛ تهدِفُ إلى إحلال السلام والاستقرار في دول المنطقة، إضافةً إلى جلَسات مفتوحة ومُغلقة بين المسؤولين والخبراء في شؤون الأمن والدفاع من دول العالم؛ لتحليل قضايا الخُطط الإستراتيجية المهمَّة.

وفي هذا الشأن لقيَ الأمينُ العام للتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب المكلَّف، اللواءُ الطيَّار الركن محمد بن سعيد المغيدي، صاحبَ المعالي المشير الركن الشيخ خليفة بن أحمد آل خليفة، القائدَ العام لقوة دفاع البحرين. واستعرضا في اللقاء سُبل التعاون والرؤى المشتركة وتعزيز العَلاقات بين الطرفين؛ لتحقيق الأهداف المرجوَّة في الحرب على الإرهاب. وناقشا أيضًا القضايا الأمنيةَ ذات الاهتمام المشترك بين البحرين والتحالف الإسلامي، المتعلِّقةَ بمستجِدَّات الحرب على الإرهاب.

وقد أشادَ الشيخ خليفة بن أحمد بما يضطلعُ به التحالف في محاربة التطرُّف العنيف، وما يبذله في تنسيق جهود الدول الأعضاء مع الجهود الدَّولية؛ لحفظ الأمن والسِّلم الدَّوليين، مؤكِّدًا دعمَ بلاده المستمرَّ للتحالف في حربه على الإرهاب.

والتقى اللواء المغيدي على هامش أعمال المنتدى، معاليَ وزير خارجية مملكة البحرين، الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزيَّاني، واستعرض الجانبان القضايا ذاتَ الاهتمام المشترك، وآخرَ مستجِدَّات التحالف المتعلِّقة بخُططه ومبادراته ونشاطاته. وأثنى اللواء المغيدي على جهود مملكة البحرين في دعم التحالف؛ لما تتمتَّع به من خبرات في محاربة التطرُّف والإرهاب.

تعاون مستمر

تنطلق هذه اللقاءاتُ من حرص التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب على إقامة شَراكات إستراتيجية بين الدول الأعضاء، والدول الدَّاعمة، والمنظمات الدَّولية، وتعزيز الصِّلات والتعاون المستمرِّ مع جميع دول العالم؛ بهدف رفع القدُرات، وتبادل أفضل الممارسات الدَّولية والمعلومات والخبرات في محاربة الإرهاب، والانضمام إلى الجهود الدَّولية الأخرى الرامية إلى حفظ الأمن والسِّلم الدَّوليين. ومن الجدير بالذِّكر أن (المنامة) تستضيفُ أعمال منتدى الحوار منذ عام 2004م، بتنظيم مشترك بين وِزارة الخارجية البحرينية والمعهد الدَّولي للدراسات الإستراتيجيَّة (آي آي إس إس)، الذي يتخذُ من العاصمة البريطانية مقرًّا له.

ويُعَدُّ المنتدى من أهمِّ اللقاءات الدبلوماسية والأمنية العالمية التي تُعقَد سنويًّا؛ لتعزيز الحوار والتفاهُم المشترك بين الأمم والثقافات والحضارات، وتسوية الصِّراعات بالطرق الدبلوماسية، للمساعدة على بسط السلام والأمن الإقليمي والعالمي، ودعم أهداف التنمية المُستدامة.

وصرَّح وزير دفاع الولايات المتحدة الأمريكية "لويد أوستن" في كلمته التي تناولت سياساتِ الولايات المتحدة الدفاعيةَ في المنطقة، أن بلاده ستواصل دعمَ المملكة العربية السعودية لصدِّ هجَمات جماعة الحوثي الإرهابية، وتعزيزَ دفاعاتها الجوِّية لمواجهة هذه التحدِّيات، مُعربًا عن قلقه بسبب نشاطات إيران المزعزعة لاستقرار المنطقة، مشيرًا إلى أن نشاطاتها في الأشهر الأخيرة غيرُ مشجِّعة. وطالب وزيرُ الدفاع الأمريكيُّ جماعة الحوثي بوقف هجَماتها الاستفزازية تجاه المملكة، وضرورة الإسراع إلى إنهاء الحرب في اليمن.

مذكرة تعاون بين التحالف وجامعة الملك عبد العزيز لمكافحة التطرف وتعميق الانتماء الوطني

وقّع التحالفُ الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب يوم الثلاثاء 9 نوفمبر 2021م، مذكِّرةَ تعاون مع جامعة الملك عبد العزيز ممثَّلةً في معهد الأمير خالد الفيصل للاعتدال (اعتدال). وأشار اللواءُ المغيدي إلى أن المذكِّرة تضع أساسًا لتنظيم التعاون في مجال تقديم الدراسات التي تُعنى بمكافحة التطرف العنيف، وتعميق الانتماء الوطني، متمنِّيًا أن ينتُج عنها مُخرَجات تُسهم في نشر ثقافة الاعتدال والوسطية.

مشيرًا إلى أن هذا التعاونَ يشمل عدَّة مجالات، منها: الحمَلات الإعلامية التبصيرية، والدراسات والبحوث، وتنظيم الملتقيات والمؤتمرات، فضلًا عن البرامج التثقيفية، والبرامج التدريبية والتأهيلية، والبرامج التقنية.

الأمينُ العام يستقبل وفدَ كلية الدفاع الوطني بدولة الإمارات

استقبل الأمينُ العام للتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب المكلَّف اللواء الطيَّار الركن محمد بن سعيد المغيدي، في مقرِّ التحالف بالرياض، في يوم الأربعاء 24 نوفمبر 2021م، وفدًا من كلية الدفاع الوطني بدولة الإمارات العربية المتحدة، برئاسة العميد الطيَّار الركن سالم سعيد الشامسي. وقدَّم اللواء المغيدي شرحًا وافيًا عمَّا يضطلعُ به التحالفُ في مجال محاربة الإرهاب، واصطحب أعضاءَ الوفد في جولة تفقديَّة لمبنى التحالف. وأعرب سعادة العميد الطيار الركن سالم الشامسي عن شُكره للأمين العام لإتاحة الفرصة للاطلاع على هذا الصرح الشامخ، مُتطلعًا لاستمرار التعاون بين كلية الدفاع الوطني بالإمارات والتحالف الإسلامي في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

ممثِّلو سلطنة عُمان يحتفلون بذكرى اليوم الوطني

أقام ممثِّلو سلطنة عُمان في التحالف الإسلامي، يوم الثلاثاء 23 من نوفمبر 2021م، في مقرِّه بمدينة الرياض، احتفالًا بمناسبة ذكرى اليوم الوطني لسلطنة عُمان، بحضور الأمين العام، وممثِّلي الدول الأعضاء، وجميع منسوبي التحالف.

وفد البرنامج الشبابي بوزارة الرياضة يزور التحالف

استقبل الأمينُ العامُّ للتحالف الإسلامي يوم الخميس 25 من نوفمبر 2021م، في مقرِّ التحالف بمدينة الرياض، وفدَ البرنامج الشبابي (المرأة وطنٌ وطُموح)، الذي تنظِّمهُ وِزارة الرياضة في المملكة العربية السعودية، واستمع الوفدُ إلى شرح مفصَّل عن جهود التحالف في محاربة التطرُّف العنيف والإرهاب.

الأمين العام
يستقبل الملحق العسكري الأمريكي في الرياض

استقبل الأمينُ العام للتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب المكلَّف، في مقرِّ التحالف بمدينة الرياض، يوم الخميس 4 نوفمبر 2021م، العميدَ توماس كريمنيس الملحقَ العسكري الأمريكي في الرياض، والوفدَ المرافق له.

واستمع العميدُ كريمنيس في اللقاء إلى شرح مُفصَّل عن جهود التحالف في محاربة الإرهاب، وما يبذله في تنسيق جهود الدول الأعضاء، واستعرضَ الجانبان أوجهَ التعاون المشترك بين التحالف والولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلَّق بتعزيز الأمن والسِّلم الدَّوليين.

اللواء المغيدي يستقبل
سفير كوريا الجنوبية لدى المملكة

استقبل الأمينُ العام للتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب المكلَّف اللواءُ الطيَّار الركن محمد بن سعيد المغيدي، في مقرِّ التحالف بالرياض، في يوم الأحد 7 نوفمبر 2012م، سعادة سفير جمهورية كوريا الجنوبية لدى المملكة السيد بارك جون يونغ، والوفدَ المرافق له.

واستمع السفيرُ في اللقاء إلى شرح وافٍ عمَّا يضطلع به التحالفُ في مجال محاربة الإرهاب، وجهوده في تنسيق التعاون بين الدول الأعضاء في التحالف. وأشار اللواءُ المغيدي إلى إسهام جمهورية كوريا الجنوبية في مكافحة التطرف العنيف، ومحاربة الإرهاب على اختلاف أنواعه ومجالاته، وَفقَ مبدئها السامي النابذ للعنف والتطرف، والمؤمن بالتسامح والإخاء.

التحالف الإسلامي واتحاد (إيبو) يوقِّعان
مذكِّرة تعاون للتصدِّي للدعاية المتطرفة

وقَّع التحالفُ الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، واتحادُ إذاعات الدول الإسلامية (إيبو)، مذكِّرةَ تعاون في يوم الثلاثاء 9 نوفمبر 2021م ؛ لتعزيز أواصر التكاتف في المجالات ذات الاهتمام المشترك، والتصدِّي للدعاية الإعلامية للجماعات المتطرفة، وذلك في مقرِّ اتحاد وكالات أنباء دول منظَّمة التعاون الإسلامي (يونا) في جُدَّة.

وأعرب الأمينُ العام للتحالف الإسلامي العسكري المكلَّف، عن ثقته بأن المذكِّرة ستؤتي ثمارها المرجوَّة للجانبين. وأكَّد المديرُ العام لاتحاد إذاعات الدول الإسلامية أن الاتحاد سيضع خُططًا سريعة لتنفيذ المذكِّرة، والعمل ببنودها، بما يحقِّق الأهداف المنشودة، ودعم جهود التحالف الإسلامي الإعلامية والفكرية في محاربة الإرهاب.